الكتاب الاول

الأسس النظرية للدراسات الديموجرافية

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

علم السكان وأهميته الاجتماعية

المبحث الأول

موضوع العلم ونطاقه

مقدمة تمهيدية

آثرنا ان نستخدم اصطلاح « الديموجرافيا » تمشياً مع ما يعبر عنه علماء الإجتماع المتخصصون عن دراسة أحوال السكان بصفة عامة ، والواقع أن هذا الإصطلاح يعبر تعبيراً دقيقاً عن هذا اللون من الدراسة ، التي تتناول تحليل المجتمع من ناحية بنائه وهيكله المورفولوجي باعتباره يجمع بين طياته أحوال العنصر البشري ، فيشتمل على توزيع الأفراد والجماعات والشعوب الإنسانية والمجموعات والعائلات السلالية على البيئات الطبيعية من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإنه يتتبع صلة هذه التوزيعات بالتنظيم الاجتماعي وعلاقة ذلك بالبيئة الاجتماعية الكلية . فمن الناحية الأولى المتصلة بالتوزيع السكاني ، يبدو أن العناية تتجه إلى تخلخل السكان وتكاثفهم في ظل الظروف المحيطة بالبيئة الطبيعية من حيث كونها منطقة طرد للسكان أو منطقة جذب لهم ، وذلك وفقاً للموارد الغذائية والظروف المعيشية التي تكيف وتحدد طبيعة المنطقة ، وإمكانياتها السكانية ، ومن هذه الزاوية نجد أن كثيراً من العلماء يقررون أن هناك رَوَابِطَ وروابط وثيقة الصلة بين علم السكان وعلم الجغرافيا ، بل أن علماء الجغرافيا يرون أن المباحث المتصلة

بأحوال السكان إنما تؤلف جزءاً لا يتجزأ من علم الإيكولوجيا الإنسانية.[1] Human Ecology

أما الجانب الآخر من جوانب المباحث السكانية ، فهو من طبيعة اجتماعية من حيث أنها تدخل فى نطاق ما يسميه علماء الاجتماع بالمورفولوجية الاجتماعية ، وقد وضع عالم الاجتماع الفرنسى إميل دركهيم Emile Durkheim ، صلة هذه المباحث بذلك الفرع الهام من فروع علم الاجتماع العام ، فنبه الأذهان إلى أهمية كيفية « تجمع السكان » لتحديد الأنماط الإجتماعية Les Types Sociaux ، وهذه الأنماط مظاهر لبنية الجماعة ومورفولوجيتها وتكوينها وفى الوقت نفسه هى الإطار الذى يعبر عنه بحجم المجتمع Le Volume ، وبكثافة La Densité لأن النمط الإجتماعى إنما يتشكل بعدد السكان ومدى تركزهم أو تخلخلهم وتباعدهم من الوحدات الاجتماعية ، كما أنه يرى أن السبب الذى أدى إلى ظاهرة تقسيم العمل الاجتماعى ، وهى أهم ظاهرة أدت إلى التطور الاجتماعى ، هو ازدياد كثافة المجتمعات الانسانية ، وقد لاحظ من خلال دراسة الديموجرافية أن الحياة الاجتماعية تتعمم وتنتشر رقعتها ، بدلا من أن تتركز وتتكاثف فى عدد كبير من البؤرات الصغيرة المتميزة والمتشابهة ، فتتسع دائرة العلاقات الاجتماعية ، وتمتد من كل ناحية إلى ما وراء نطاقها الأصلى ، ولما كان تكاثف السكان واطراد زيادتهم متصل بالتثبت والاستقرار فى البيئة الطبيعية بمواطن معينة ، وبانشاء مراكز التجمعات البشرية من ناحية ثانية وبنمو وسائل التواصل والمواصلات من ناحية ثالثة ، فان دراسة بيئة

(١) الايكولوجيا الإنسانية Human Ecology هو العلم الذى يعنى بدراسة العلاقة بين البيئة الطبيعية والظواهر الاجتماعية والديموجرافية وخاصة فى مناطق التجمعات الحضرية .

Cf. J. A. quinn, " The Development of H. Ec. in Sociology.

المجتمع من الناحية الخارجية يجب ألا تقتصر على الناحية الوصفية الاستاتكية السكونية ، بل لا بد أن تتجاوزها إلى النظرة التحليلية لمعرفة الأسباب العميقة الكامنة فى طبيعة التجمعات الإنسانية ذاتها ، فمن الأمور التى ينبغى توجيه مزيد من العناية إليها هى معرفة أسباب تكاثف السكان من جهات معينة دون أخرى ، وأسباب الهجرة من أنماط إجتماعية إلى أنماط مغايرة أو متفاوتة كالهجرة من البيئة الريفية إلى البيئة المدنية والعوامل التى تؤدى إلى نمو الوحدات المحلية والبيئات الريفية والمجتمعات المدنية وهذه كلها مسائل مشتركة بين الدراسة المورفولوجية العامة ، والدراسة الديموجرافية المتخصصة[1] : وبهذا تبين الوشائج الوثيقة التى تربط بين علم المورفولوجيا[2] الاجتماعية وعلم الديموجرافية ومن ثم يتحدد موضوع هذا العلم ونطاقه فى ضوء تلك الفذلكة المقتضبة . المؤ

(١) يمكن الاستزادة فى هذا الموضوع بالرجوع إلى المراجع الآتية :

R. D. Mckenize " The City " Chisago 1925.

H W. Odum and H. E. Moore,
American Regionalism N-Y 1938.

L. Momford, The Culture of Cities N. Y. 1938.

(٢) انظر الدكتور عبد العزيز عزت : علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية للعلامة أميل دركهيم رئيس المدرسة الاجتماعية الفرنسية ترجمة وتعليق القاهرة ١٩٤٩ ص ٢٨ — ٣٠ .

المطلب الثانى

موضوع علم السكان

أولا يختص علم السكان بدراسة سكان العالم من حيث عددهم، وتوزيعهم، واستقصاء عوامل الزيادة والنقص أو الكثافة والتخلخل، كما يعنى بالمميزات النوعية للسكان مثل المهنة والعقيدة والديانة والثقافة القومية والخصائص السلالية والعنصرية، ويتناول البحث فى حالات الزواج والطلاق والمواليد والوفيات والمهاجرة والتهجير والتوطين وتوزيع السكان بين الدول والوحدات السياسية المختلفة، وبين أجزاء وقطاعات الدولة الواحدة. وكذلك يتناول بعض المسائل التى تنبىء عن حالة السكان المادية والمعنوية، مثل حالتهم الصحية، ودرجة انتشار التعليم أو تفشى الأمية بينهم، ومدى إنتشار الموجات الإجرامية بين ظهرانيهم وعوامل الفساد والباثولوجيا الإجتماعية والطرق الوقائية والعلاجية والحلول العملية والتطبيقية للمشكلات الإنسانية، وذلك عن طريق وضع سياسة سكانية - تلائم كل مجتمع فى ضوء البيانات التى يبرزها عن حالة المجتمع ومشكلاته فى النواحى الإقتصادية والصحية والثقافية والإجتماعية.

ويمكن القول بأن نتائج الدراسات السكانية، تسهم مساهمة إيجابية فى حل المشكلات الإجتماعية النوعية، التى تختلف باختلاف المجتمعات وبتنوع وتفاوت المستويات والقطاعات، وفى نفس الوقت يمكن أستغلالها فى تحقيق قدر من الرفاهية الإجتماعية، خصوصاً وأن المسلم به أن رفاهية أفراد المجتمع تتوقف على عدد سكانه ومستواهم الإقتصادى والصحى والثقافى والإجتماعى، إذ يعتقد أغلب المفكرين أن أهمية جماعة من الناس عن جماعة أخرى، تتناسب مع عدد أفرادها وفاعلياتها، إذا تساوت بقية

الشروط والملابسات المحيطة بكل منهما ، ونعنى بذلك أن تكون الموارد الطبيعية ، والمستويات الصحية والثقافية فى الجماعتين متساوية ، فإذا تساوت هذه المميزات والملابسات النوعية فحينئذ يقال أن الجماعة ذات العدد الأكبر هى الأهم فى فاعليتها ودورها الإجتماعية ، وما من شك فى أن الجماعات المحدودة العدد ، إذا أختصت بمميزات نوعية فائقة ، فإنها قد تفوق فى مستوياتها وأهميتها جماعة أكبر منها عدداً ، وأحط منها فى خصائصها النوعية ولهذه الإعتبارات أثرها على المجتمع فى مختلف النواحى السياسية والاجتماعية والصحية والإقتصادية فهى تؤثر تأثيراً كبيراً على نسبة المواليد والوفيات ، كما أن هذه النسبة تؤثر بالتالى فى أوجه النشاط الإجتماعى . .

---

(١) وكثيراً ما تظهر الدراسات السكانية أن بين المجتمعات البشرية ماهو غنى بموارده ، فقير فى عدد سكانه ، فيكون لهذا المجتمع إمكانية تهيئة مايحتاج اليه سكانه من موارد غذائية ، وذلك بافتراض أن يحسن الأفراد استغلال موارد مجتمعهم استغلالا رشيداً ، إذ قد يكون قلة عدد السكان فى كثير من الأحيان ، من الأسباب التى تؤدى إلى عدم إستغلال الموارد إستغلالا كافياً فينتج عن هذا انخفاض مستوى المعيشة فى مثل هذا المجتمع ، وهذا مادعا بعض الدول أن تعمل على زيادة النسل ، ليزيد من القوة العاملة للجماعة ، وبالتالى من قوتها الإنتاجية ، فقد أتى وقت على القطاع الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة أن أحست سوريا بضرورة العمل على تشجيع زيادة النسل ، بسبب هبوط نسبة كثافة سكانها بمقارنتها ببعض القطاعات العربية الأخرى وخاصة بالإقليم المصرى .

(٢) وقد نجد على العكس مجتمعا محدود الموارد ، ويتكاثف فيه عدد السكان ، فلا تكاد تكفى موارده الطبيعية وإمكانياته الإنتاجية حاجة سكانه إذا أرادوا أن يحتفظوا بمستوى اقتصادى واجتماعى ملائم فينسبب عن ازدياد

الكثافة السكانية فى هذه الحالة انخفاض مستوى المعيشة لسكانه ، فيلجأ هذا المجتمع عادة إلى علاج هذه المشكلة بمختلف الوسائل بالعمل على الحد من الزيادة المطردة فى عدد سكانه ، مع محاولة استغلال موارده إلى أقصى حد ممكن ، ووضع تخطيط للانتاج القومى والتحول إلى النمط الصناعى . وهذا ما يجرى العمل وفقه فى الجمهورية العربية المتحدة فى الآونة المعاصرة .

(٣٠) كما قد يكون هناك مجتمع فقير فى موارده ، وفقير فى عدد سكانه ، فيظل هذا المجتمع متخلفا إذا اعتمد على موارده الخاصة ، أو يستمر فى حالة تبعية إذا اعتمد على العون الخارجى ، ومما يؤسف له أننا نجد أمثلة كثيرة لهذا النوع من الجماعات فى بعض أجزاء وطننا العربى الكبير ، مما حفز المناصرون للقوميه العربية إلى انتهاج سياسة منح المعونة اللازمة للتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لبعض القطاعات العربية الشقيقة ، كالمملكة الليبية المتحدة والجمهورية السودانية والمملكة الأردنية الهاشمية إلى جانب الإمارات والمحميات فى البلاد العربية . وذلك لكى لا تظل مثل هذه القطاعات فى حالة تبعية للدول الاحتكارية أو الاستعمارية الأجنبية . وعلى نفس النهج ، وبنفس الروح أيدت مجموعة الشعوب الأفريقية المتحررة مساعدة بقية الجماعات الأفريقيه المتخلفة لاستكمال أسباب إستقلالها الاقتصادى والسياسى ورفع مستوى سكانها الاجتماعى

ومن المحقق أنه من العسير من الناحية الواقعية أن نجد مجتمعا تتعادل فيه كمية الموارد مع عدد سكانه ، بحيث يضمن تحقيق نوعا أو مستوى معينا من الرفاهية المادية والاجتماعية ، فى الغالب أنه لو حدث هذا فى مجتمع من المجتمعات ، فإن هذه الوضعية لا تظل طويلا ، ولا تلبث أن تعود المشكلة السكانية إلى الظهور بصورة ما من صورها السابقة ، اللهم إلا إذا اتخذت الدولة من جانبها سياسة سكانية من شأنها أن تحتفظ بوضعها المتوازن بين

حالة السكان والموارد الغذائية والكفاية الإنتاجية وذلك باتباعها سياسة تخطيطية دينامية . والواقع أن هذه الوضعية هي ما تحاول أن تصل إليه الدول السكندناوية ، ويبدو فى نظرنا أنه الهدف الذى يكمن وراء سياستنا السكانية فى الجمهورية العربية المتحدة .

ثانيا : هذا ويعنى علم السكان بدراسة توزيع السكان فى أى مجتمع من المجتمعات حسب أعمارهم ونوعهم ، فنجد مثلا أن المجتمع الذى تقع الكثرة بين سكانه بين سن العشرين والخامسة والأربعين : يتميز بالحيوية وقوة الإنتاج ، وذلك بخلاف المجتمع الذى يتساوى معه فى عدد سكانه ويتقارب ويتماثل معه فى الصفات والخصائص النوعية لسكانه ، وفى الوقت نفسه إذا وجد مجتمع تقع الكثرة الغالبة من سكانه فوق سن الخمسين ، فهذا المجتمع يكون أضعف من سابقه إنتاجا ، وأحط منه حيوية ونشاطا ، وما يصدق على المجتمع الذى يتميز بالكثرة النسبية لكهوله وكبار السن فيه ، يتوقع أن ينطبق على المجتمع الذى تكون الكثرة النسبية فيه لعدد أطفالهم وصغار السن العاجزين عن العمل[1] فمثلا نلاحظ بصفة عامة أن الشعوب العربية تكثر من النسل إلى حد نجد معه أن عدد الأطفال وصغار السن ممن هم دون العشرين ، تبلغ نسبتهم العددية ٥١ ٪ من مجموعها فى الاقليم السورى ، و ٤٨ ٪ من مجموع سكان الاقليم الجنوبى ، وربما كان هذا راجعا إلى قصر خط الحياة بالنسبة العامة ، غير أن هذا يمكن أن يؤدى إلى قلة نسبية فى عدد

---

(١) تميز عادة عند توزيع السكان من حيث السن بين ثلاث طبقات رئيسية .
الطبقة الأولى : تتألف من الذين تقل سنهم عن العشرين سنة .
الطبقة الثانية : تتألف من الذين تتراوح سنهم بين العشرين والستين سنة .
الطبقة الثالثة : تتألف من الذين تزيد سنهم على الستين سنة .
ومن بين هذه الطبقات الثلاث ، تعتبر الطبقة الثانية هى الطبقة الوحيدة المنتجة ، أما الأولى والثالثة ، فانها تعيش فى الغالب من ثمرة جهود الثانية .

المواطنين القادرين على العمل ، إذا قورنت بمجتمعات لا تزيد فيها هذه النسبة بهذه الكفاية .

ثالثا : ويحاول علم السكان أن يفسر ويعلل ويستقصى الأسباب الحيوية والعوامل الاجتماعية التى تؤدى إلى نمط معين من أنماط تركيب المجتمع على أساس فوارق السن وبالتالى قدراته وإمكانياته الإنتاجية لنسبة لإمكان استغلال موارده الطبيعية وقضاء حاجاته الضرورية ، فقد رد هذه الاختلافات مثلا إلى اختلاف فى معدل المواليد والوفيات ؛ فى البلاد التى يقل عدد مواليدها ، ولا يتزايد سكانها ، تهبط نسبة الأطفال ، وترتفع نسبة الشبان والكهول ، كما هى الحال فى فرنسا بوجه عام ، فى حين أن البلاد التى تكثر مواليدها ترتفع نسبة الأطفال وتهبط نسبة الشبان والكهول كما هى الشأن فى جمهورية الصين الشعبية ، كما قد يكون لحركات الهجرة الواسعة المدى أثر فى ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فالبلد الذى يزح كثير من أهله إلى بلاد أخرى بقصد استوطانها يهبط فيه نسبة الشبان لأنهم يمثلون السن الذى تسود خلاله الرغبة والإرادة للقيام بالهجرة فى حين ترتفع هذه النسبة فى البلاد التى يغشاها المهاجرون من الرجال الذين هم فى سن الإنتاج ، كما كان الحال فى الولايات المتحدة أيام كانت تشجع الهجرة إليها ، وكما هو الشأن بالنسبة لاستراليا فى الآونة الحاضرة

رابعا : كذلك لا يغفل علم السكان أهمية تركيب السكان أى مجتمع من حيث النوع من الناحية الإنتاجية ومن وجهة نظر الفاعلية الاجتماعية لا يمكن أن يماثل كل فرد بالضرورة فردا آخر متى تساويا فى السن ، وبالمثل فقد يتساوى عدد سكان مجتمعين من غير أن يتساويا فى قوة أو قدرة إنتاجهما ، وذلك إذا اختلفا من حيث استعداد سكانهما من النواحى النوعية . ومن شأن الدراسات السكانية أن تمدنا ببعض شواهد ، هذا

التباين ، فهى تعنى بإبراز حالة الصحة الاجتماعية مثل حالة المساكن ومدى ممارسة شعب من الشعوب لبعض العادات الضارة التى تؤثر على قوته الإنتاجية أو روحه المعنوية مثل شرب الخمر وتعاطى المخدرات وارتكاب بعض الجرائم . إلى غير ذلك من المميزات النوعية التى تعين الباحث على معرفة الحالة الأخلاقية والفعلية التى تؤثر على الامكانيات الاقتصادية والمادية لشعب من الشعوب .

خامساً : كما يضع علم السكان أهمية لتركيب المجتمع وتوزع سكانه من حيث الجنس[1] ، ذلك لأن معرفة نسبة عدد الذكور من الإناث تفيد فى معرفة قدرة المجتمع وكفايته الإنتاجية ، ومشكلاته الإجتماعية والأسرية ، وخاصة فى الجماعات التى يقضى تراثها الثقافى بالحد من مجالات العمل للمرأة أو تلك التى لا تعطى للمرأة فرصاً متساوية فى النطاق الإنتاجى ، ولا تزال قطاعات كثيرة من الأمة العربية تعانى من عدم إمكان الإستفادة من القدرة الإنتاجية المعطلة التى تفرضها تقاليدها وعاداتها ولا شك أن هذه الدراسات تفسر لنا بعض الإجراءات التشريعية المتعلقة بالأحوال الشخصية ومعاملة المرأة ومن ذلك مثلا ما فعلته ألمانيا النازية عام ١٩٣٣ من حرمان معظم النساء من الاشتغال . وأرجاعهن إلى حظيرة المنزل ليساهمن فى زيادة النسل باعتبار أن ذلك كان ينظر إليه على أنه ، واجب وطنى .

سادساً : كذلك من الموضوعات الهامة التى تعنى بها الدراسات السكانيه ذلك الجانب المتصل بإيكلوجية السكان أو بيئتها القطرية ، فكل مجموعة من

(١) مثلا دلت الإحصاءات العالمية عام ١٩٣٣ أن عدد السكان فى أوربا من النساء يزيد على عدد الرجال ، بينما الحالة فى أمريكا وآسيا واستراليا هى فى الغالب على عكس ذلك . وذلك بسبب زيادة الوفيات بين الذكور عنها بين الإناث ، أما الجمهورية العربية المتحدة فيكاد يتعادل عدد الذكور مع عدد الإناث مع فروق طفيفة سيأتى بيانها .

Annuaire Statistique de la Societé des Nations, 1933.

السكان ، تعيش فى قطر واحد تؤلف فيما بينها فى نظر علماء السكان - وحدة إجتماعية مورفولوجية ؛ تقدر عادة حسب عدد السكان واتساع المساحة التى يحتلونها ويمارسون فيها نشاطهم الإجتماعى ، وتتدرج هذه البيئات القطرية التى يختلف حجمها من مخيم صغير كخيم البدو الرحل المتنقلين ، إلى أكبر الوحدات القطرية الايكولوجية التى يمثلها النموذج القارى (نسبة إلى القارة) فنجد مثلا أن أصغر الوحدات القطرية يعبّر عنها بالنموذج البيتى ، الذى يكون متوسط عدد أفراده عشرة أفراد يقطنون فى نجعة نائية من مرعى أو مزرعة ، ويليه النموذج التنقلى الذى يبلغ متوسط عدد أفراده « المائة » ويمثله المخيم البدوى الرعوى ، الذى يتنقل طلباً للرعى وراء الكلأ ومراطن المياه ، ويلى ذلك النموذج الريفى الذى تمثله العزبة أو القرية الصغيرة أو الكفر ويكون متوسط عدد سكانه الألف ، فإذا ما كبر هذا النموذج الإيكلوجى اتخذ مظهر البلدة أو المركز ، وزاد متوسط عدد سكانه حتى يناهز العشرة آلاف نسمة (١٠) ؛ - وبعد ذلك ننتقل إلى النموذج الإيكلوجى المدنى ، وتمثله المدينة التى يبلغ تعداد سكانها مائة ألف (١٠٠) فإذا ما كبرت اتخذت الشكل المدنى الذى نطلق عيه اسم المتروبوليس Metropolis ، ويصل عدد سكانه إلى المليون ، وقد يربو على ذلك بكثير فيأخذ الشكل المعروف باسم « المتروبوليتان » ، وتلى ذلك النماذج الايكلوجية على مستوى الدويلات التى قد يصل عدد سكانها إلى عشر ملايين نسمة ثم الدول ثم القارات التى تحوى كل سكان الكرة الأرضية .

ومن الملاحظ بوجه عام أن هذه التصنيفات تقريبية نسبية ، المقصود بها التيسير والمقاربة بين الحد الأعلى والحد الأدنى لتلك النماذج من حيث التوافق بين المساحة المكانية وعدد السكان ، ولكن سواء كان قوام التصنيف عدد السكان أو المساحة الجغرافية فإن هناك مبدأ عاماً تخضع له جميعا ، ألا وهو أن كل بيئة قطرية أيكولوجية تمثل وحدة عمرانية تشتمل على مؤسسات ومنظمات ،

ترتبط بعلاقات وظيفية بعضها بالبعض الآخر ، وتكون مع غيرها بمثابة خلايا النسيج البنائى والوظيفى للوحدة الأكبر ، وكلما كبرت البيئات القطرية ، زاد تنظيمها الاجتماعى تعقداً ، إذ كلما زاد عدد الناس الذين يعيشون معا ، زادت كثافتهم ، وأصبحت مؤسساتهم أكثر تعقدا . وتختلف هذه المؤسسات والمنظمات عادة باختلاف الوحدات المورفولوجية الايكولوجية(١) فمؤسسات القبائل البدوية الرعوية تختلف عن المؤسسات المناظرة لها فى البيئة الريفية ، أو فى المدينة ، بحيث يجدر ان يدرس كل نوع من هذه الوحدات كل على حدة دون تعميم مطلق . كما أن هناك علاقة ارتباطية بين كثافة السكان والنماذج الثقافية وخاصة فى النواحى التى يبدو فيها نشاط الفرد المباشر فى استغلال موارد بيئته الطبيعية ، سواء أكان ذلك عن طريق الرعى أو الزراعة البدائية أو الزراعة المتقدمة الآلية أو التصنيع ! هذا وهناك غير هذا وذاك موضوعات ومسائل سكانية تكشف عنها طبيعة الصلة بين علم السكان والدراسات الإنسانية الأخرى .

---

(١) لتفصيل ذلك انظر :

M. A. Alihan : Social Ecology Acritical Analysis N. Y. 1938.

. Quinn, The Development of Human Ecology in Sociology", Contemporary Social Theory (H.E. Barnes and H. Becker eds., N.Y. 1940.

L. Mnmford : The Culture of Cities N. Y. 1398. Chaps. V. and VI.